

والحال هذه بمنزلة خبرين منفصلين في امرين لا تعلق لهما
 بالآخر ثم هذا اذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق اليه في ذلك
 ائمة نقله او لا تماما ثم نقله ناقصا او نقله او لا ناقصا ثم
 نقله تماما فاما اذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ
 ان من روي حديثنا على التمام وخاف ان رواه مرة اخرى
 على نقصان ان يترجم بانه زاده او له مرة مالم يكن سمعه
 او انه نسي في الثاني بالحدوث لقلة ضبطه وكثرة غلظه
 فواجب عليه ان ينفى هذه الظنة عن نفسه وذكر الامام ابو
 الفتح سليم بن ابوب الرزي الفقيه ان من روي بعض الخبر
 اراد ان ينقل تمامه وكان ممن يترجم بانه زاد في حديثه كان
 ذلك عذرا في ترك الزيادة وكما قلنا قلنا من كان هذا حاله
 فليس له من الابتداه ان يروي الحديث غير تمامه اذا كان قد
 تعين عليه اداء تمامه لانه اذا رواه او لا ناقصا اخرج باقية
 عن حيز الاحتجاج به واداب بين ان لا يرويه اصله فيضعه
 داسا وبين ان يرويه متصفا فيه فيضعه ثمرة لسقوط المحبة
 فيه والعلم عند الله تعالى واما تقطيع المصنف من الحديث
 الواحد وتزويقه في الابواب فهو الجواز اقرب ومن المنع
 ابعد وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من ائمة الحديث
 ولا يخلوا من كراهية والله اعلم **الثامن** ينبغى للمحدث ان لا يروي
 حديثه بقرائة الحانة او مصحف رويته عن النضر بن شميل
 عنه قال جاءته هذه الاحاديث عن الاصل معلومة واخبارا بقرائة
 ابن ابي المعالي الرازي فراه عليه قال اخبرنا الامام جدي ابو
 عبد الله محمد بن الفضل الرازي انا ابو الحسن عبد الغافر

بن محمد

ابن محمد الغافر سى انا بعض اصحابنا عن ابي داود السجستاني
 قال سمعت الاصمعي يقول ان اخوف ما اخاف على طالب العلم
 اذ يعرف الخبر ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم
 من كذب علي فليس يؤمنه من انما رآه لم يكن يلمن فيها
 رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه قلت فحق على طالب الحديث
 ان يتعلم من الخبر واللغة ما يتخاض به من شين اللحن والتعريف
 ومعرفتهما رويته عن شعبة قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية
 فنتله مثل رجل عليه ريش ليس له رأسا وكما قاله وعن حماد بن
 سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف الخبر مثل الحمار عليه
 نخلة لا شعير فيها **واما** التصحيف فسيبيل التسوية منه لاخذ
 من افواه اهل العلم والضبط فان من حرم ذلك وكان اخذه و
 نقله من بطون الكتب كان من شانه التعريف ولم يفلت من التبديل
 والتصحيف والله اعلم **التاسع** اذا وقع في رواية لحن او تحريف
 فقد اختلفوا فيه من كان يرى انه يرويه على الخطا كما سمعه
 وذهب الى ذلك من التابعين محمد بن سيرين وابو عمرو عبد الله بن
 سفيان وهذا غلو في مذهب تباع اللفظ والمنع من الرواية
 بالمعنى ومنهم من راي تعديده واصلاحه ورواية على التصواب
 رويته للاعزى الاوزاعي وابن المبارك وغيرهما وهو مذهب
 المحصلين والعلماء من المحدثين والقول به في اللحن الذي لا يختلف
 به المعنى وامثاله الازم على مذهب تجويد رواية الحديث بالمعنى
 وقد سبق انه قول الاكثرين **واما** اصلاوح ذلك وتعديده
 في كتابه واصلاحه والتصواب تركه وتقدير ما وقع في الاصل على
 ما هو عليه مع التصحيح عليه وبيان التصواب خارجا عن الحاشية

هذا الامام ابو سليمان محمد بن محمد
 الخطيب قالا حديث محمد بن سعد
 الامام ابو بصير